الدّراسة الدلالية للمباحث الصرفية في كتابي إصلاح المنطق لابن السكيت والفصيح لثعلب

الكلمات المفتاحية: المباحث الصرفية، إصلاح المنطق، الفصيح.

بحث مستل من رسالة ماجستير

نادية حسين حميد **أ.م.د.عمار عبدالستار محمد**

جامعة ديالى /كليّة التربية للعلوم الإنسانية

Alkater33@gmail.com **eamsalhy@gmail.com**

تاريخ استلام البحث ٢٠٢١/٧/٢٠ **تاريخ قبول نشر البحث٢٠٢١/٨/١٥**

الملخص

يقوم هذا البحث على دراسة بعض المباحث الصرفية في كتاب إصلاح المنطق لابن السكيت (ت٢٤٤هـ) وكتاب الفصيح لثعلب (ت٢٩١هـ)، وتهدف الدراسة إلى استخراج الصيغ الصرفية، مثل: المشتقات، والمصادر، والجموع، وأثر هذه الصيغ في اختلاف المعاني.

المقدّمة

الحمد لله ربّ العالمين، والصّلاة والسّلام على سيد الأنام سيدنا مُحَمَّد الأمين وعلى آله وصحبه أجمعين، أَمّا بعد..

فجاءت هذه الدراسة لتبين ملامح ذلك التحول الصرفي في الوحدات الكلامية اللّغوية على وفق ما تقتضيه قوانين التحول الصرفي، وأثر هذه التحولات في المعنى والدلالة إنْ وجد. هدف الدراسة الأَوّل: الوصول إلى تلك اللّغات التي ذكرها ابن السكيت في كتاب إصلاح المنطق، وثعلب في كتاب الفصيح، وتحليلها؛ من أَجل الوصول إلى الآثار اللّغوية، والصرفية، والدلالية، التي ترتبط باللّغات المسموعة عن العرب، وتبين أَنْ ليس هناك أثر كبير في المعنى والدلالة، ضمن التحولات الصرفية في لغات العرب، وإنَّما كانت الغاية الأولى في ذلك إحداث سهولة ويُسر في النطق، وقد تناول البحث دراسة المشتقات، ومنها: اسم الفاعل، وصيغة المبالغة، واسم الآلة، واسم المفعول.

أوّلًا: اسم الفاعل:

لم يضع سيبويه لَهُ حدّا في كتابه، وذكره في أثناء حديثه عن أبنية الفعل والمصادر؛ فكان يسميه بـ(الاسم)؛ إذ قال في كتابه: ((هذا باب الأفعال التي هي أعمال تعدّاك إلى غيرك وتوقعها به ومصادرها))[١].

فالأفعال تكون على ثلاثة أبنية: (على فَعَل يَفْعُل، وفَعَل يفعِل، وفَعَلَ يَفعَل، ويكون المصدر فَعْلًا والاسم فاعل))[٢].

أَمّا الرضي فقد وضع حدًّا لاسم الفاعل في قوله: ((اسم الفاعل ما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدث))[٣].

وعرّفه ابن هشام الأنصاريّ بقولهِ: ((اسمُ الفاعل، وهو: ما اشتق من فِعْلٍ لمن قام به على معنى الحدوث، كضاربٍ ومُكرِمٍ))[٤].

وقد ذكر الأشموني في حاشيته حدًّا لاسم الفاعل بقولهِ ((واسم الفاعل هو الصّفة الدّالة على فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه أو لمعنى الماضي))[٥].

ووضع الشّيخ خالد عبدالله الأزهري حدًّا لَهُ في كتابه شرح التصريح على التوضيح وهو حدٌّ شاملٌ بقولهِ: ((وهو ما دَلَّ على الحدث والحدوث وفاعله))[٦].

ويمكن أَنْ يكون التعريف الآتي جامعًا لاسم الفاعل؛ فهو: ((اسم مصوغ من المصدر؛ للدلالة على الحدث والذات، ويكون معناه التجدد والحدوث))[٧].

((لا بُدّ أَنْ يشمل على أمرين معًا، هما: المعنى المجرد الحادث، وفاعله مثل: كلمة (زاهد)، وكلمة (عادل) في قول القائل: (جائني بالنَّمِر الزاهد، أجيئك بالمستبد العادل)؛ فكلمة زاهد تدلّ على أمرين معًا هما: الزهد مطلقًا والذات التي فعلته أو ينسب إليها، وكذا كلمة (عادل) تدلّ على أمرين معًا، هما العدل مطلقًا والذات، التي فعلته أو ينسب إليها))[٨].

ومن هنا يتضح أَنَّ اللغويين القدماء أعطونا حدودًا متنوعة الصياغة بحسب نظرة كُلّ منهم، كما بيّنوا اسم الفاعل وكثرة الحدود المعبّرة عنه، إِنَّما حدّدوا مواضع اسم الفاعل في كلامهم عن موضع أسماء الفاعلين، وإِنَّما في كلامهم عن الأفعال والمصادر كما ذكره سيبويه في كتابه.

صياغته:

أوّلًا: صوغ اسم الفاعل من الثلاثي:

يصاغ من مصدر الماضي الثلاثي المتصرف، على زنة (فَاعِل)، ولا فرق في الماضي بين المتعدي واللازم، ولا بين مفتوح العين ومكسورها ومضمومها[٩].

فمن أمثلة ما ورد في كتاب إصلاح المنطق قوله: ((والعسر: أَنْ تعِسرَ الناقةُ بذنبها، وذلك إذا شالت به،... وهي ناقةٌ عاسرٌ))[١٠].

فورد اسم الفاعل (عاسر) من الماضي الثلاثي (عَسِرَ).

وورد أيضًا في قوله: ((والرَّجَل: مصدر رَجِل الرَّجُل يَرْجَلُ رَجلًا، إذا صار راجلًا))[١١]؛ فـ(رَاجِل) اسم الفاعل.

وفي ذلك قوله: ((والقرن السيف والنبل، يقال: رجل قارِنٌ، اذا كان معه سيفٌ ونبلٌ))[١٢].

وقد قال ثعلب: ((بين حاذِف وقاذف؛ فالحاذف بالعصا، والقاذف بالحجر))[١٣].

وفي ذلك قال ابن السكيت: ((والفرط: الذي يتقدّم الواردة... ويقال: رجل فارط...))[١٤].

وقوله: ((ويقال: رجلٌ خِنْظيان، إذا كان فاحشًا))[١٥]؛ أيضًا ورد هنا على زنة صيغة اسم الفاعل.

وقوله في اسم الفاعل فيما يُهمز مِمَّا تركت العامّةُ همَزهُ: ((ويقال: المئشار بالهمز، وجمعه: مآشيرُ، وقد أشرتُ الخشبَة...، أنا آشرٌ، ويقال أيضًا: الميشارُ بلا همز. وقد وشَرت الخشبة... وأنا واشِرٌ، ويُقال أيضًا: مِنشارٌ، وقد ونشَرت الخشبة... وأنا ناشرٌ))[١٦].

وقوله: ((وتقول: هو الفألُ... أَنْ يكون الرجل مريضًا؛ فيسمع آخر يقول: يالسالم، أو يكون طالبًا؛ فيسمع آخر يقول: يا واجد))[١٧]؛ فورد هنا اسم الفاعل في ثلاث كلمات، وهي: (سالم، طالب، واجد)، وهي من الماضي الثلاثي: (سَلَمَ، وطَلَبَ، ووَجَدَ).

وفي قوله: ((وهي الفأرةُ، وهذا مكان فائر))[١٨]؛ فكلمة: فائِر: اسم فاعل من (فَارَ).

وقال ثعلب: ((وقد كَذَب يكذِب كَذِبًا فهو كاذبٌ))[١٩].

وَمِمَّا ورد أيضًا قول ابن السكيت: ((زَهَقَ الفَرسُ وزَهَقَتِ الرّاحِلةُ فهي زاهِقةٌ، إذا سَبَقَتْ وتَقَدَّمَتْ، ويُقال: قد زَهَقَ مُخَّهُ، إذا اكتنزَ، وهو زاهِق المُخِّ))[٢٠].

فنلحظ من الأمثلة أَنَّ ابن السكيت وثعلب ذكرا اسم الفاعل كما ذكره القدماء من دون تصريح بأَنَّهُ اسم فاعل.

صياغة اسم الفاعل من غير الثلاثي:

يُصاغ اسم الفاعل من غير الثلاثي على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارع ميمًا مضمومة وكسر ما قبل الآخر، وقد بيّنَ ذلك سيبويه في الكتاب؛ إذ قال: ((فإذا كان غير مَزيدٍ فإنَّهُ لا يكون إلَّا على مثال فَعْلَلَ، ويكون يَفْعَل منهُ على يُفَعْلِلُ، ويُفْعَلُ على مثال يُفَعْلَلُ، والاسم منهُ على مثال: يُفَعْلِلُ ويُفَعلَلُ، إلَّا أَنَّ موضع الياء ميمٌ، وذلك نحو: دَحْرَجَ يُدَحْرِجُ ومُدَحْرِجٌ ومُدَحْرَجٌ))[٢١]، وقوله في موضع آخر من الكتاب في صوغ اسم الفاعل من غير الثلاثي والفرق بين صوغه وصوغ اسم المفعول: ((وليس بين الفاعل والمفعول به في جميع الأفعال التي لحقْتها الزَّوائدُ، إلَّا الكسرة التي قبل آخر حرف ولافتحة، وليس اسم منها إلَّا والميمُ لاحِقتُهُ أوَّلًا مضمومة؛ فلما قُلْتَ مُقاتِلٌ ومُقاتَلٌ؛ فجرى عَلَى مثال: يُقاتِلُ ويُقاتَلُ))[٢٢].

وهذا القياس موافق لما جاء في كتاب إصلاح المنطق، مثال على ذلك قوله: قال الفَرَّاء: ويقال هذه امرأة مُوقَرة ومُوقِرةٌ، إذا حملت حَمْلًا ثقيلًا، وهذه نخْلةٌ مُوقِرٌ ومُوقِرَةٌ وموقَرَةٌ))[٢٣].

ومثاله أيضًا قوله: ((والجَحَدُ مصدر جَحِدَ النبْتُ، إذا قلَّا ولم يطُلْ... ويُقال: رجل جَحِدَ ومُجْحِد، إذا كان قليل الخير))[٢٤].

وقوله أيضًا: ((والخرَطُ: داءٌ يصيب النَّاقَة والشاةُ في ضروعها، وهو أَنْ يجمد اللَّبنُ في ضروعها؛ فيخرج مثل قطع الأوتار، يُقال: أَخْرَطَتِ الشاة فهي مُخْرِطٌ))[٢٥].

ومثاله أيضًا قول ثعلب: ((وهو زئبرُ الثوبِ، وقد قيل زِيبَرٌ... وقد زأبر الثَّوبُ فهو مُزَأْبِرٌ))[٢٦].

ومثال ما ورد من غير الثلاثي قوله: ((وقد أحميتُ المسمار فهو مُحمًى، ولا يُقال: حَميْتُه، ويُقال: قد أَصْحَتِ السَّماءِ فهي تُصْحِي إحصاءً، وهي مُصْحِيَةٌ))[٢٧].

ومثاله أيضًا ما نقله عن: ((الأصمعيّ: يُقال: أَمْغَرَتِ الشاةُ وأَنغَرَتْ؛ فهي شاة مُمْغِرٌ ومُنْغِر، إذا حُلِبت فخرج مع لبنها دمٌ))[٢٨].

ونلحظ أيضًا قد ذكر ابن السكيت اسم الفاعل من غير الثلاثي من دون التصريح بأَنَّهُ اسم الفاعل.

ثانيًا: صيغة المبالغة:

عبارة عن: بناء يدلّ على الوصف بإيقاع الحدث؛ ولكنها تفيد المبالغة في الوصف والكثرة))[٢٩].

تأتي لتأكيد المعنى تقويته مشتقة من صيغة الفاعل مع اختلاف أَنَّ صيغة الفاعل تكون محتملة للقلة والكثرة، أَمّا صيغة المبالغة فلا تحتمل ذلك[٣٠].

ومن الصيغ التي وضعها اللّغويون والنّحاة خمس صيغ، منها: (فعّال، وفعول، وفعيل، ومِفْعال، وفَعِل) [٣١].

ويقول ابن هشام: ((ما حول للمبالغة من فاعل إلى فَعّال، أو مِفْعال، أو مَفْعُول بكثرة، أو فَعيل، أو فَعِل بقلّة))[٣٢].

أَمّا سيبويه فيرى أَنَّ أبنية المبالغة ليست بالأبنية التي هي في الأصل أَنْ تجري مجرى الفعل؛ لأَنَّها قليلة، وإِنَّما بنيت للفاعل من لفظِهِ والمعنى واحد. إِنَّ أَغلب العلماء اتفقوا على أَنَّ صيغ المبالغة لا تجيء إِلَّا من الثلاثي المجرد المتعدي[٣٣]، ما عدا صيغة (فَعَّال) التي تصاغ من اللازم والمتعدي، وَأَمَّا على أوزانها من اللازم فإِنَّما هو صفة مشبهة، وقد ذكر ابن السكيت قوله: ((طَوْيلٌ وطُوَالٌ؛ فإذا أفرط في الطول قيل: طوال))[٣٤].

ونقل عن الكسائيّ قوله: ((سمعت كبير وكُبار؛ فإذا أفرط قالوا: كُبّار))[٣٥].

ورود صيغة أُخرى للمبالغة هي فعّال، ويؤيد معنى المبالغة فيها قوله تعالى: ﴿وَمَكَرُواْ مَكۡرٗا كُبَّارٗا﴾ [نوح:٢٢]؛ إذ إِنَّ (كبار) من صيغ المبالغة الواردة في القُرآن الكريم، ومصوغة في الوقت نفسه عن الفعل اللازم (كبر)، يقول ابن قتيبة: ((... إذا أرادوا المبالغة شددوا؛ فقالوا: كرام كبار...؛ فالكرام أَشد كرمًا من الكرام))[٣٦].

وقال ثعلب في الفصيح: ((رَجَلٌ صُرَعَةٌ؛ أي: شديد الصراع))[٣٧]، ورجل عُدَلَةٌ كثير العدل))[٣٨].

ومثال آخر على صيغة المبالغة نحو قول ابن السكيت: ((رجل صات شديد الصوت...، ويوم طان كثير الطين))[٣٩].

و((رجل لحياني: عظيم اللحية))، و((رجل أَفَّاك، ومَائُنِ، ومَيُون، ووالع، ويُقال للرجل الخداع الكذاب: هذا رجل خَلَّابٌ، وهذا خَلَبُوت))[٤٠].

ثالثًا: اسم الآلة:

قال الزمخشري: ((هو اسم يعالج به، وينقل ويجيء على مفعَل، ومِفْعَلة، ومِفْعال، كالمقص، والمحلب، والمكسحة، والمصفاة، والمقراض، والمفتاح))[٤١].

وعرّفه ثعلب بأَنَّهُ: ((كُلّ اسم في أوّله ميم، مِمَّا يعقل ويعمل به))[٤٢].

وقد ذكر ابن الحاجب في شرح الشافية أَنَّ: ((الآلة على مفعل، ومفعال، ومفعلة، كالمحلب، والمفتاح، والمكسحة، ونحو المسعط، والمنجل، والمدق، والمدهن، والمكحلة، والمحرضة، ليس بقياس))[٤٣].

فيتضح في كلام ابن الحاجب تفضيلٌ في القياس وفي غير القياس لأوزان اسم الآلة؛ فذكر الأوزان الآلة بكسر الميم في القياس: (مِفعل، ومِفعال، ومِفعلة).

وقد ذكر في كتاب الكناش تعريفًا لاسم الآلة الذي عرّفه قائلًا: ((والمراد بها ما يعالج به وينقل، والأولى: أَنْ يُقال: هي اسم مشتق من فعل لما يستعان به في ذلك الفعل ويجيء على مِفعل، ومفِعلة، ومِفعال، بكسر الميم...))[٤٤].

الأوزان المشهورة بكثرة في الكلام:

صيغة مفعل: ذكر ابن السكيت: صيغة (مفعل) في قوله: ((إِنَّما المِحْلبُ الإناء الذي يحلب فيه))[٤٥].

وقال ثعلب في الفصيح: ((المخلى: ما يخلى به الخلا، وهو المنجل، وما يخلى فيه سمى المخلاة))[٤٦].

وذكر ابن السكيت صيغة (مِفْعَل) بكسر الميم مع صيغة (مَفْعَل) بفتح الميم، وذلك في قوله: ((وقالوا: مِطهرةٌ ومَطهرةٌ، ومِرقاة ومَرقاة، ومِسْقاة ومَسْقاة، فمن كسر شبهها بالآلة التي يعمل بها... ومن فتح قال هذا موضع يُفعلُ فيه؛ فجعله مخالفًا بفتح الميم))[٤٧].

وينسب كسر الميم إلى صيغة من صيغ اسم الآلة والفتح ينسب إلى ظرف المكان.

٢. **مِفْعَال:** ذكر ابن السكيت في كتاب إصلاح المنطق هذه الصيغة في موضع واحد، قوله: ((يُقال: هو المئِزاب، وجمعه: مآزيب، ولا تقل: المرزاب، ويقال: المئشَار بالهمزة، وجمعه: مازيب، ولا تقل: المرزاب، ويقال: المنشار بالهمزة وجمعه: ماشير، وقد أشرت الخشبة فهي موشورة، وأنا وأشر. ويقال أيضًا: منشار، وقد نشرت الخشبة، وهي منشورة، وأنا ناشرٌ))[٤٨].

ما جاء مسموعًا من أسماء الآلة:

من أوزان أسماء الآلة في كتاب إصلاح المنطق:

١. **فَعْل:** جاء في إصلاح المنطق في قوله: ((الوطْبَ الذي يجمع فيه فضلات اللبن إذا شرب القوم فتحمض فيه))[٤٩].

٢. **فِعْل:** جاء في إصلاح المنطق في قوله: ((القِدُّ الذي يخصف به النعال))[٥٠].

٣. **فَعَل:** جاء في إصلاح المنطق في قوله: ((والكَرَب أيضًا: الحبل الذي يعقد على عراقي الدلو))[٥١].

٤. **فَعْلَه:** جاء في إصلاح المنطق في قوله: ((الأَلُّ جمع: أَلَّهٍ، وهي الحَدْبَة))[٥٢].

٥. **أفعالة:** في قوله: ((وهي الاجانة ولا تقل انجانة))[٥٣].

٦. **فِعَال:** في قوله: ((وحكى حِوَان وحُوان، كالذي يؤكل عليه أبو عبيدة، يُقال: جعلت الثوب في حِوانة مكسور، الأَوّل: وإِنْ شئت مضمومه: حُوَانة، وهو وعاؤه الذي يصان فيه))[٥٤].

رابعًا: اسم المفعول:

لقد ذكر علماء اللّغة اسم المفعول في أثناء حديثهم عن أبنية الفعل والمصادر، أَوّل من تحدّثوا عن اسم المفعول في كتبهم (سيبويه)، وإِنْ لم يضع لَهُ حدًّا صريحًا، إِنَّما أشار إليه في كتابه بقولهِ: ((ويعتل مفعول منهما، كما اعتلَّ فُعِل؛ لأَنَّ الاسم على فُعِل مَفْعُول، كما أَنَّ الاسم على فَعَل فاعل، فتقول: فُعِل: مَزُور ومَصُوغ، وإِنَّما كان الأصلُ مَزْوُورٌ؛ فأسكنوا الواو الأولى كما اسكنوا في يَفْعَل وفَعَل، وحذفت واو مَفْعولٍ؛ لأَنَّهُ لا يلتقي ساكنان))[٥٥]، والعلماء الذين تلوا سيبويه قد نهجوا منهجه، ومنهم المبرِّد، وابن السراج، وابن جنّيّ[٥٦].

ويعرّفه اللّغويون المحدثون تعريفًا لم تختلف فيه نظراتهم عَمَّا توصل إليه العلماء القدماء الذين أرسوا قواعد الصرف في كتبهم، الشّيخ أحمد الحملاوي يقول: ((اسم المفعول: ما اشتق من مصدر المبنى للمجهول لما وقع عليه الفعل))[٥٧]، ويقول الدكتور فخر الدِّين قباوة: ((اسم المفعول: هو صفة تشتق من مصدر الفعل المتصرف المبني للمجهول؛ للدلالة على من وقع عليه الفعل حدوثًا لا ثبوتًا))[٥٨]، وتقول الدكتورة خديجة الحديثي: ((اسم المفعول: هو ما اشتق من المصدر للدلالة على صفة من وقع عليه الحدث...)) [٥٩]، ويوضح الدكتور

فاضل صالح السامرائي في كتابه (معاني الأبنية في العربيّة) أَنَّ ((اسم المفعول: ما دَلَّ على الحدث والحدوث، وذات المفعول كمقتول ومأسور؛ فهو – كما ترى – لا يفترق عن اسم الفاعل، إلَّا في الدلالة على الموصوف؛ فإنَّ اسم الفاعل يدلّ على الفاعل، كقائم، وفي اسم المفعول يدلّ على ذات المفعول، كمنصور))[٦٠].

نلخص من التعريفات السابقة أَنَّ اسم المفعول وصف يدلّ على الحدث، ولا يدلّ على الثبوت، دلالته على المفعول؛ لاشتقاقه من المبني للمجهول، والمبني للمجهول هو بناء للمفعول.

صياغته:

صوغ اسم المفعول من الثلاثي:

أَمّا عن صوغه في الكلام وأوزانه فقد تحدث بذلك القدماء والمحدثون[٦١]؛ إذ يصاغ اسم المفعول قياسًا مطردًا من الفعل الثلاثي المجرد على زنة (مَفْعُول)، كمنصور وموعود...[٦٢]، فمن أمثلة ما جاء في كتاب الفصيح ذلك قوله: ((والرَّق ما يُكتب فيه، والرَّق من المِلك، ويقال: عَبْدٌ مرقوق))[٦٣]، فـ(مرقوق) على زنة (مفعول) من (الرَّق)، ومثاله أيضًا: ((والمنجود: المكروب، قال أبو زُبيد الطائي:

صاديًا يستغيث غير مُغاثٍ ولقد كانَ عُصْرَةَ المنجُود))[٦٤].

فـ(المنجود) على زنة (مفعول) من (نَجِدَ).

وفي ذلك أيضًا: ((يُقال: بعيرٌ عَمِدٌ...؛ أي: إذا كان كثيرًا، ومنهُ: رجلٌ عميد ومعمود؛ أي: بلغ منهُ الحبُّ))[٦٥]؛ فـ(معمود) على زنة (مفعول) من (عَمِدَ).

وَمِمَّا جاء على صيغة مفعول من الثلاثي قوله: ((والرَّثْد: مصدر رَثَدْت المتاعَ إذا نَضَدْتَه بعضه فوق بعض، وهو متاع مرثود... والرَّثَد: متاع البيت المنضودُ بعضه فوق بعض))[٦٦]، وفي ذلك: ((يُقال: رجلٌ ممْسُود الخَلقِ، إذا كان مجدُولَ الخَلْقِ))[٦٧].

وَمِمَّا ورد على زنة (مفعول) قوله: ((والرَّصَفُ: حجارة مَرْصُوفٌ بعضها إلى بعض))[٦٨]، وفي قوله: ((من قولك رجلٌ مَشدوهٌ من التَحيُّرِ))[٦٩]، وَمِمَّا ورد أيضًا في ذلك قوله: ((والمصروب: الوطبُ الذي يُجمع فيه فضلات اللَّبَن إذا شرب القوم فتحمُض فيه))[٧٠]، وفي ذلك قوله: ((وهو رجلٌ مأسورٌ))[٧١].

وفي صيغة مفعول أيضًا من الثلاثي قوله: ((وقد كفأتُ الإناء أكفَؤُه فهو مكفوءٌ، إذا قلبتَه بغير ألفٍ))[٧٢]، وقوله: ((وقد مُغِس الرَّجُلُ يُمْغَسُ مَغْسًا، وهو ممغوس))[٧٣]، وفي كتاب إصلاح المنطق: ((قال: وليس يأتي مَفْعُول من ذوات الثلاثة من ذوات الواو بالتمام، إلَّا حرفان، وهو مِسْكٌ مَدْوُوفٌ، وثَوْبٌ مَصْوونٌ؛ فإنَّ هذين جَاءا نادِرَين، والكلام مَصُون ومَدُوفٌ، فَأَمَّا ما كان من ذوات الياء فإنَّهُ يجيءُ بالنقصان والتَّمام، نحو: طعامٌ مَكِيلٌ ومكيولٌ، ومبيعٌ ومبْيَعٌ ومَبْيُوعٌ، وثوب مَخيط ومَخيُوط؛ فإذا قالوا: مَخيطٌ بنوه على النقص؛ لنقصان الياء في مخيطٍ واو مفعول انقلبت ياءً؛ لسكونها وانكسار ما قبلها، وإنَّما انكسر ما قبلها لسُقُوط الياء؛ فكُسِر ما قبلها؛ ليُعْلَم أَنَّ الساقط ياء، ومن قال: مخيوط أخرجهُ على التمام))[٧٤]. فهنا نجد أَنَّ ثعلب وابن السكيت قد فصّلا في صياغة اسم المفعول في الفعل الثلاثي الواوي واليائي العين؛ أي: الأجوف، وهذا ما سبق ذكره في الكتاب بقولهِ: ((ويعتلُّ مَفْعُول منهما كما اعتلَّ فُعِلَ؛ لأَنَّ الاسم على فُعِلَ مَفْعُولٌ، كما أَنَّ الاسم على فَعَلَ فاعِلٌ؛ فتقول: مَزُورٌ ومَصُوغٌ، وإنَّما كان الأصلُ مَزْوُورٌ؛ فأسكنوا الواو الأولى كما أسكنوا في يَفْعَلُ، وحذفت واو مَفْعُول؛ لأَنَّهُ لا يلتقي ساكنان. وتقول في الياء: مَبيعٌ ومَهِيبٌ، أُسكنت العين، وأُذهبت واو مَفْعُول؛ لأَنَّهُ لا يلتقي ساكنان، وجُعلت الفاء تابعة للياء حين أسكنتها، كما جعلتها تابعة في بيض، وكان ذلك أَخفُّ عليهم من الواو والضم؛ فلم يجعلوها تابعة للضمّة؛ فصار هذا الوجه عندهم؛ إذ كان من كلامهم أَنْ يقلبُوا الواو ياءٌ ولا يتبعوها الضمَّة فِرارًا من الضمَّةِ والواو، إلى الياء؛ لشبهها بالألف))[٧٥]. ومثال اسم مفعول من الثلاثي قوله: ((ويقال: وجد فلانٌ صبيًّا منبوذًا))[٧٦].

اسم المفعول من غير الثلاثي:

أَمّا صياغة اسم المفعول من غير الثلاثي فتكون على غرار صياغة اسم الفاعل، إلَّا أَنَّ الفرق في حركة ما قبل الآخر؛ فاسم الفاعل حركته الكسرة، وأَمَّا اسم المفعول فحركته الفتحة؛ إذ ذكر ذلك سيبويه في كتابه؛ إذ قال: ((وليس بين الفاعل والمفعول في جميع الأفعال التي لحقتها الزوائد إلَّا الكسرة التي قبلها آخر حرف، والفتحة، وليس اسم منها إلَّا والميم لاحقته أوّلًا مضمومة؛ فلما قُلت: مُقاتِل ومقاتَل على مثال: يُقاتِل ويُقاتَل، كذلك جاء مثال: يَتَغافل ويُتَغافل، إلَّا أَنَّك ضممت الميم وفتحت العين...))[٧٧]، وعلى المنهج نفسه لما زاد على ثلاثة أحرف؛ إذ ذكر سيبويه طريقة صياغته من الرباعي؛ فهي مشابهة لطريقة صياغته من الفعل المزيد.

ومن أمثلة ذلك قوله: ((والقَرْم: الفحل من الإبل الذي أُقْرِمَ للفحْلة؛ أي: تُرك من الرُّكب والعمل ووُدَّع للفِحلة، وهو المُقْرَم))[٧٨]؛ فـ(المُقْرَم): اسم مفعول من الفعل (يَقْرِمُ).

وذكر الرضي أَنَّهُ يقصر الممدود إذا كان مفردًا معتل اللام، ويجمع على أفعال، كقولنا: نَدًى وأنداء، وقفًا وأقفاء، ورُوي قَفَاء بالمدّ مع أَنَّ جمعه: أقفاء[٧٩]، والظاهر لدينا أَنَّ أغلب العلماء وافقوا أبا العبّاس في جواز قصر الممدود؛ لأَنَّ المقصور أصل والممدود فرع ولكُلّ حجته ورأيه في ذلك.

خامسًا: القول في جمع المؤنث السالم من الساكن الوسط والمختوم بالتاء:

قال أبو العبّاس ثعلب[٨٠]: ((قال الفَرَّاء: لَجْبَة ولَجَبَاتٌ، حركتها العرب، والعرب تقول: ضَخْمة وضَخَمات، وعَبْلة وعَبْلات؛ فلا يحرّكون النُّعوت، ويحركون الأسماء؛ فيقولون: تمرة وتمرات؛ فحرّكوا الأسماء وسكّنوا النعوت؛ لأَنَّ النعوت يكون فيها ذكرُ الاسم؛ فتثقُل؛ فلم يزيدوه حركةً؛ فيُدخِلُوا ثِقَلًا على ثِقَل، ففرّقوا بين النعوت وبين الأسماء. وقال الكسائيّ: سمعتُ لَجَبَةً ولَجَبَاتٍ ولجِبَةً ولجِبَاتٍ؛ فجاء بها على القياس، وقال: لم يحكها غيرُه، وكذلك: رَبَعَة ورَبَعات، حُرّكت وهي نعتٌ، وقال: هذان الحرفانِ حُرِّكا في النعوت إِلَّا في قول الكسائيّ؛ فإِنَّهُ جاءَ به على القياس في: لَجْبة، ولم يَحْكِ الفَرَّاء ولا الكسائيُّ في رَبَعة إِلَّا التحريك، وقال ابنُ الأعرابيّ: رجال ربَعات وربَعات. وقال الفَرَّاء: إِنَّما حُرِّك؛ لأَنَّهُ جاء نعتًا للمذكَّر والمؤنّث؛ وكأَنَّهُ اسمُ نُعِتَ به. وقال أبو العبّاس: والذي سكّن في رَبْعات جعله مرّة على النعت، ومرّة على الاسم، وقالوا: لجبة لا تكون إِلَّا من المعز الذي قد ذهب لبَنُها)).

ويرى سيبويه أَنَّهم قالوا: شِياهٌ لَجَباتٌ؛ فحرّك الحرف الأوسط في الجمع؛ لأَنَّ من قول العرب: شاةٌ لَجَبة. وأَمَّا رَبعةٌ فإِنَّهم يقولون: رجالٌ رَبَعاتٌ ونِسوةٌ رَبَعاتٌ؛ لأَنَّ أصل رَبْعةٍ اسم مؤنَّث وقع على المذكَّر والمؤنّث فوصفا به، ووُصف المذكّر بهذا الاسم المؤنّث؛ فحرّك الساكن في الجمع.

وأَمَّا ما كان من (فَعَلٍ) على (أفْعالِ) فمؤنثه إذا لحقته الهاء جُمِعَ بالتاء، نحو: بطَلَةٍ وبَطَلاتٍ[٨١].

ويقول ابن يعيش[٨٢]: ((أعلم أَنَّ ما كان من هذه الأسماء (الثلاثية المؤنّثة بوزن فَعْلَة)، كقَصْعة، وجَفْنَة؛ فإِنَّك تفتح العين منهُ في الجمع أبدًا إذا كان اسمًا، نحو: (جَفَنَات وقَصَعَات)؛ كأَنَّهم فرّقوا بذلك بين الاسم والصفة، فيفتحون عين الاسم، ويقولن: تَمَرات، ويسكنون الصّفة،

فيقولون: جارة خذْلة وجوار خَذْلات، وحالة سهلة وحالات سَهْلَات، وإنَّما فتوح الاسم وسكنوا النعت؛ لخفة الاسم وثقل الصّفة؛ لأَنَّ الصّفة جارية مجرى الاسم، والفعل أثقل من الاسم؛ لأَنَّهُ يقتضي فاعلًا؛ فصار كالمركب منها؛ فلذلك كان أثقل من الاسم، ((ولا يجوز إسكانه إلَّا في ضرورة الشعر))، نحو قول ذي الرُّمة:

أَتَتْ ذِكَرٌ عَوَّدْنَ أَحْشَاءَ قَلْبِهِ خُفُوقًا ورَفْضاتُ الهَوَى فِي المَفَاصِلِ(٨٣).

سادسًا: القول في جمع ما كان من المؤنث على ثلاثة أحرف محذوف اللام:

جاء في الفصيح: ((وأصل عِضةٍ عِضْهة، فمن قال: عِضْوَة قال عِضَوات، ومن قال: عضْـهة مثَّـل عضْـهة بشـفَه، ويجمـع بالهـاء علـى الأصـل، مثـل: شـفاهٍ، وعِضَـوات مثـل شَفَوات))(٨٤).

ويرى سيبويه أَنَّ الكلمة المكونة من حرفين ومختومة بهاء التأنيث عند جمعها جع مؤنث سالمًا يردُّ المحذوف منها، نحو: سنة سَنَوات، وعضَة عِضَوات، وقد يجمع جمع تكسير، وذلك نحو: شَفَة شِفاه، وشَاة شِيَاه(٨٥).

سابعًا: القول في جمع الكثرة من (فَعِيل) على (فَعْلَى):

((وكَلُّ ذِي زَمانةٍ فجمعه: فَعْلى، مثل: جَرْحَى وأَسْرَى، ومن جمع أُسارَى شبّهه بسُكارى))(٨٦).

في حين يرى سيبويه أَنَّهُ إذا جاء (فَعِيل) بمعنى (مَفْعُول) فهو في المؤنّث والمذكّر سواء وهو بمنزلة (فَعُول)، ولا يجمع بالواو النون، ويجمع جمع تكسير على وزن (فَعْلَى)، كقولنا: قَتِيل قَتْلى، وجَرِيح جَرْحى، وعَقِير عَقْرَى، ولَدِيغ لَدْغَى(٨٧)، ويوضح ابن يعيش أَنَّ (فَعِيل) يختص بـ(فَعْلَى)؛ لأَنَّهُ لا يجمع على ذلك، إلَّا ما كان من الآفات والمكاره التي تصيب الحي، وهو لها كاره غير مريد؛ فلما اختص المفرد بمعنى واحد لا يشركه فيه غيره، اختصوا جمعه ببناء خاص لا يشركه فيه غيره، وهو وزن (فَعْلَى)))(٨٨).

تاسعًا: القول في جموع الكثرة لوزن (فَعْلَة):

قال ثعلب ((جمع ثَلّة بالكسر وهي القطعة من الغنم، وقال: بَدْرة وبِدَر وضَيعة وضِيعَ، شاذ))(٨٩).

ويرى سيبويه أَنَّ ما كان على (فَعْلَةٍ) فإنَّك إذا جاوزت أدنى العدد جاء على (فعول) وهو قليل، وذلك قولك: بَدْرةٌ وبُدور، والمضعف في هذا البناء بتلك المنزلة، تقول: سَلَّةٌ وسِلالٌ وسَلّات، ودَابّةٌ ودِبابٌ ودَبَّاتٌ(٩٠).

عاشرًا: مسألة القول في جموع الكثرة (صيغة منتهى الجموع):

((أنشدنا أبو العبّاس أحمد بن يحيى:

وَكَأَنَتْ لَهُمْ رِبْعيّةٌ يَحْذَرُونَهَا إِذَا خَضْخَضْتْ مَاءَ السَّماءِ القَنَابِلُ(٩١).

قال: فَرْقُ بين القنابل والقبائل؛ فالقنابل: جمع قَنْبَلة، والقبائل: جمع قبيلة. والرِّبْعيّة: غَزْوة في الربيع))(٩٢).

ويرى سيبويه أَنَّهُ إذا لحقت الهاء فعيلًا للتأنيث فإنَّ المؤنث يوافق المذكر ويكسّر على (فَعَائِل)، مثال: صَبِيْحة صَبائح، وخَلِيْفةٌ خلائِفٌ، أو قولنا على الأصل: خلفاء، وحيث التقت الهمزة والياء في الجمع؛ فقلبت الهمزة ياء والياء ألف، مثال: صَحِيْفة صحايف صَحائِف(٩٣)، وقَبِيْلَة وقَبَائِل، وكَتِيبَة وكَتَائِب، وسَفِيْنة وسَفائِن، وحَديدة وحَدائِد، ورُبَّما كسروه على (فُعُلٍ)، وهو قليل؛ فقالوا: سَفِينة وسُفُن، وصَحِيْفة وصُحُف(٩٤).

الخاتمة

١. وقف البحث على دراسة صرفية لكتابين مهمين، وهما: كتاب إصلاح المنطق والفصيح.
٢. تُعدُّ المشتقات من الصور الصرفية المهمة، وقد وردت في إصلاح المنطق والفصيح بصيغ متعددة، منها: (المصدر، واسم الفاعل، وصيغة المبالغة، واسم الآلة، والجموع).
٣. اتفق ابن السكيت وثعلب على معالجة بعض القضايا الصرفية أَحيانًا.
٤. ينفرد أحدهما في معالجة المادة الصرفية من دون الأخرى.
٥. إنَّ اختلاف الصيغة يقضي إلى اختلاف المعنى في كثير من الأحيان، غير أَنّهَ في أحيان أُخرى يعزى إلى اختلاف اللّغات؛ فتكون إحدى الصيغ: (سمعت في لهجة من لهجات العرب)، والأخرى: (سمعت من لهجات ثانية)، ولهما المعنى نفسه.

The semantic study of the morphological investigations in the two books "Reformation of Logic" by Ibn Al-Skeet and Al-Faseeh by Tha'lab

Keywords: morphological investigations, logic reform, eloquent.
Research extracted from a master's thesis

A.M.D. Ammar Abdul-Sattar Muhammad Researcher: Nadia Hussain Hamid
College of Education for Human Sciences/ University of Diyala

Abstract

This research is based on the study of some morphological topics in the book "Reformation of Logic" by Ibn al-Skeet (d. 244 AH) and the eloquent book by Tha'lab (d. 291 AH). The study aims to extract morphological formulas, such as: derivatives, sources, and plurals, and the effect of these formulas on different meanings.

الإحالات

(١) الكتاب: ٥/٤.

(٢) المصدر نفسه: ٥/٤.

(٣) شرح الكافية: ١٩٨/٢.

(٤) شرح شذور الذهب: ٤١٣.

(٥) حاشية الصبان: ٤٥٨/٢.

(٦) شرح التصريح على التوضيح: ١١/٢.

(٧) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٥٩.

(٨) النحو الوافي: ١٧٤/١.

(٩) ينظر: الكتاب: ٥/٤، والمقتضب: ١١٣/٢، والنحو الوافي: ١٧٤/١-١٧٦.

(١٠) إصلاح المنطق: ٤١.

(١١) إصلاح المنطق: ٥٢.

(١٢) المصدر نفسه: ٥٣.

(١٣) الفصيح: ٦٣.

(١٤) إصلاح المنطق: ٦٨.

(١٥) المصدر نفسه: ٨٣.

(١٦) المصدر نفسه: ١٤٥.

(١٧) المصدر نفسه: ١٤٧.

(١٨) إصلاح المنطق: ١٤٧.

(١٩) الفصيح: ١٨٩.

(٢٠) إصـلاح المنطـق: ١٩٥-١٩٦، وينظـر: ١٩٧، ٢٢٨، ٢٤٥، ٢٧١، ٢٧٤، ٢٧٩، ٢٩٣، ٢٩٤، ٢٩٦، ٣٠٥، ٣١٠، ٣٢٥، ٣٣٧، ٣٣٨، ٣٣٩، ٣٤٠، ٣٤١، ٣٦٢، ٣٦٣، ٣٦٦، ٣٧٥، ٣٨٢.

(٢١) الكتاب: ٢٩٩/٤.

(٢٢) المصدر نفسه: ٢٥٢/٤.

(٢٣) إصلاح المنطق: ٤.

(٢٤) المصدر نفسه: ٥٠، وينظر: ٢٦٧.

(٢٥) المصدر نفسه: ٦٨.

(٢٦) الفصيح: ١٤٧.

(٢٧) إصلاح المنطق: ٢٢٨.

(٢٨) المصدر نفسه: ٢٨٠.

(٢٩) ينظر: المنهج الصوتي للبنية العربيّة: ١١٥.

(٣٠) ينظر: الصرف الوافي: ٩٤.

(٣١) ينظر: شرح ابن عقيل: ١١١/٢، وعمدة الصرف: ١٨٤.

(٣٢) شروح شذور الذهب: ٣٩٢، وينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى: ٢٧٠-٢٧٤.

(٣٣) ينظر: في الصرف العربيّ: ١٨٠.

(٣٤) إصلاح المنطق: ١٠٨/١.

(٣٥) المصدر نفسه: ١٠٨/١.

(٣٦) أدب الكاتب: ٥٥٨-٥٥٩.

(٣٧) ينظر: الفصيح: ٩٨/١.

(٣٨) المصدر نفسه: ٩٧/١.

(٣٩) إصلاح المنطق: ٣٨٠.

(٤٠) المصدر نفسه: ٣١٩.

(٤١) المفصل: ١٣٣، وينظر: شرح المفصل: ١١١/٦.

(٤٢) الفصيح: ٥٣.

(٤٣) شرح شافية ابن الحاجب: ١٢٨/١.

(٤٤) الكناش في فني النحو والصرف: ٣٥٤.

(٤٥) إصلاح المنطق: ١٦٥.

(٤٦) الفصيح: ٨٢.

(٤٧) إصلاح المنطق: ٢١٨.

(٤٨) إصلاح المنطق: ١٤٥.

(٤٩) المصدر نفسه: ١٤٥.

(٥٠) المصدر نفسه: ١٩.

(٥١) المصدر نفسه: ٣٨.

(٥٢) المصدر نفسه: ٢٠.

(٥٣) المصدر نفسه: ١٧٦.

(٥٤) المصدر نفسه: ١٠٦.

(٥٥) الكتاب: ٣٤٨/٤.

(٥٦) ينظر: المقتضب: ١٠٠/١، والأصول: ٨٥/٣، والمنصف: ٢٨٧/١.

(٥٧) شذا العرب: ٧٩.

(٥٨) تصريف الأسماء والأفعال: ١٥٥.

(٥٩) أبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٨٠.

(٦٠) معاني الأبنية في العربيّة: ٥٩.

(٦١) ينظر: المنصف: ٢٨٧/١، وشرح المفصل: ٨٠/٦، والممتع في التصريف: ٤٥٤/٢، وشذا العرف: ٧٩، وأبنية الصرف في كتاب سيبويه: ٢٨٠.

(٦٢) ينظر: الكتاب: ٣٤٨/٤، والمقتضب: ١١٩/٢، وشرح ابن عقيل: ١٣٧/٢، والتطبيق الصرفي: ٨١، وشذا العرف: ٧٥.

(٦٣) الفصيح: ٤.

(٦٤) المصدر نفسه: ٤٨.

(٦٥) المصدر نفسه: ٤٨.

(٦٦) الفصيح: ٤٩.

(٦٧) المصدر نفسه: ٥٠.

(٦٨) المصدر نفسه: ٦٥.

(٦٩) المصدر نفسه: ٩١.

(٧٠) المصدر نفسه: ١٤٣.

(٧١) المصدر نفسه: ١٤٧.

(٧٢) المصدر نفسه: ١٥٢.

(٧٣) المصدر نفسه: ١٨٠.

(٧٤) المصدر نفسه: ٢٢٢.

(٧٥) الكتاب: ٣٤٨/٤.

(٧٦) الفصيح: ٢٢٥، وينظر: ٢٣٣، ٢٣٥، ٢٦٢، ٢٦٣، ٢٨٨، ٢٩٤، ٣٤٠، ٣٧٤.

(٧٧) الكتاب: ٢٨٢/٤.

(٧٨) الفصيح: ٥٨، وينظر: ٢٦٣.

(٧٩) ينظر: شرح الشافية: ٣٢٨/٢.

(٨٠) مجالس ثعلب: ٥٢٧/٢، وينظر: شرح ابن عقيل: ١١١-١١٢.

(٨١) الكتاب: ٦٢٧/٣-٦٢٩، ٣٩٤، ٥٨٥، وينظر: المقتضب: ١٨٨/٢-١٩٠، واللباب في علل البناء والإعراب: ١٢٢/١-١٢٣، وأوضح المسالك: ٢٦٢/٤-٢٦٣.

(٨٢) شرح المفصل: ٢٨/٥، وينظر: الكافية في النحو: ١٨٩/٢، وهمع الهوامع: ٧٢/١-٧٥، وشذا العرف: ٦٩.

(٨٣) البيت في ديوانه: ٥٧٨.

(٨٤) الفصيح: ٤٠٣/٢.

(٨٥) ينظر: الكتاب: ٥٩٨/٣، والمقتضب: ٢٣٩/٢، والكافية في النحو: ١٨٨/٢-١٨٩، وشرح الشافية: ١١٠/٢، وهمع الهوامع: ٦٩/١.

(٨٦) مجالس ثعلب: ٤٠١/٢.

(٨٧) ينظر: الكتاب: ٦٤٧/٣، وشرح المفصل: ١٥/٥، ٥١، وشرح الشافية: ١٤١/٢-١٤٢، وارتشاف الضرب: ٤٤٢/١-٤٤٣، وأوضح المسالك: ٢٦٩/٤، وشرح ابن عقيل: ١٢٢/٤، وهمع الهوامع: ١٠٣/٦-١٠٤، وشذا العرف في فن الصرف: ٧٣.

(٨٨) ينظر: شرح المفصل: ٥١/٥.

(٨٩) مجالس ثعلب: ١٢/١.

(٩٠) ينظر: الكتاب: ٥٧٨/٣-٥٧٩، وشرح المفصل: ٢١/٥، وشرح الشافية: ١٠٠/٢-١٠٠، وهمع الهوامع: ٩٧/٦-٩٨.

(٩١) البيت في ديوان النابغة: ٨٩، ووردت القبائِلُ بدلًا من القَنابلُ، وفي اللسان: (ربع).

(٩٢) مجالس ثعلب: ٩٥/١.

(٩٣) ينظر: الكتاب: ٦٣٦/٣، ٣٩٠/٤، والمقتضب: ٢٦٠/١، وشرح المفصل: ٥١/٥-٥٢، وشرح الكافية: ١٤٩/٢-١٥٠، وأوضح المسالك: ٢٧٦/٤، وهمع الهوامع: ١٠٩/٦، وشذا العرف: ٧٦.

(٩٤) ينظر: الكتاب: ٦١٠/٣، وارتشاف الضرب: ٤٥٤/١-٤٥٧.

المصادر والمراجع

- أبنية الصرف في كتابه سيبويه، د. خديجة الحديثي، مكتبة النهضة، بغداد، ١٣٨٥هـ/١٩٦٥م.
- أدب الكاتب، أبو محمد عبدالله بن مسلم بن قتيبة الكوفيّ الدينوري (ت٢٧٦هـ)، حققه وضبط عربيته وشرح أبياته: محمد محيي الدِّين عبدالحميد، مطبعة السعادة، مصر، ط٤، ١٣٨٢هـ/١٩٦٣م.
- الأصول في النحو، أبو البركات محمد بن سهيل بن السّراج (ت٣١٦هـ)، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١، ١٤٠٥هـ/١٩٨٥م.
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، أبو محمد عبدالله جمال الدِّين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاريّ المصري (ت٧٦١هـ)، معه كتاب عِدَّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك، لمحمد محيي الدِّين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ابن عقيل، بهاء الدِّين عبدالله بن عقيل الهمداني (ت٧٦٩هـ)، تحقيق: محمد محي الدِّين عبدالحميد، دار الفكر، مطبعة السعادة، مصر، ١٣٨٤هـ/١٩٦٤م.
- شرح المفصل، موفق الدِّين أبي إلقاء يعيش بن يعيش الموصلي (ت٦٤٣هـ)، تحقيق: د. إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ/٢٠٠١م.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضيّ الدِّين الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدِّين عبدالحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٣٩٥هـ/١٩٧٥م.
- شرح شافية ابن الحاجب، رضي الدِّين محمد بن الحسن الاستراباذي (ت٦٨٦هـ)، ومعه شرح شواهده، لعبدالقادر البغدادي، تحقيق وشرح: محمد نور الحسن، ومحمد الزفراف، ومحمد محيي الدِّين عبدالحميد، دار الكتب العلميّة، بيروت، ١٤٠٣هـ/١٩٨٢م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، أبو محمد عبدالله جمال الدِّين بن يوسف بن أحمد بن عبدالله بن هشام الأنصاريّ المصري (ت٧٦١هـ)، ومعه منتهى الأرب

بتحقيق شرح شذور الذهب، محمد محيي الدِّين عبدالحميد، دار الطلائع، القاهرة، ١٤٢٥هـ/٢٠٠٤م.

- العين، الفراهيدي، أبو عبدالله أحمد الخليل (ت١٧٥هـ)، تحقيق: د. مهدي المخزومي، و د. إبراهيم السامرائي، منشورات وزارة الثقافة والإعلام، دار الرشيد للنشر، ١٩٨١م.
- فصيح ثعلب والشرح التي عليه، نشرح وتحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي، مكتبة التوحيد للطباعة النموذجية، ط١، ١٣٦٨هـ/١٩٤٩م.
- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- الكتاب، سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت١٨٠هـ)، تحقيق وشرح: عبدالسلام محمد هارون، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.
- لسان العرب، أبو الفضل جمال الدِّين محمد بن مكرم بن منظور (ت٧١١هـ)، تحقيق: عبدالله علي الكبير، ومحمد أحمد حسب الله، وهاشم محمد الشاذلي، دار المعارف، القاهرة، د.ت.
- مجالس ثعلب، أبو العبّاس أحمد بن يحيى ثعلب (ت٣٩١هـ)، شرح وتحقيق: عبدالسلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط٣، ١٩٦٦م.
- المقتضب، محمد بن يزيد المبرِّد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- المقتضب، محمد بن يزيد المبرِّد (ت٣٨٥هـ)، تحقيق: د. محمد عبدالخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، د.ت.
- همع الهوامع في جمع الجوامع، جلال الدِّين السيوطيّ، تحقيق: عبدالحميد الهنداوي، المكتبة التوقيفية، مصر، د.ت.